

القاهرة من عرابي الى مبارك

أ.د. رءوف عباس حامد

بعد تصفية دور الدولة فى إدارة الإقتصاد عند نهاية عصر محمد على، لم يكن هناك بديل مصرى يملأ الفراغ الناشئ عن غياب الدور الإقتصادى للدولة بعد ما قضى محمد على على رأس المال الوطنى التجارى وصادره لصالح الدولة، وبذلك أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى ليملاً ذلك الفراغ، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد، وتدخلت الدول الأوربية لتوفير الغطاء القانونى لحماية مصالحها فى مصر، فوضع نظام المحاكم القنصلية التى تطبق قوانين بلادها وليس القانون المصرى، ثم المحاكم المختلطة التى طبقت قانونا خاصا يجمع بين القوانين الفرنسية وغيرها من القوانين الأوربية. وساعد على إدخال تلك النظم إتفاقات الإمتيازات الأجنبية التى أعطت للأجانب حصانة خاصة فى بلاد الدولة العثمانية -ومن بينها مصر- ثم زادت الهيمنة الأجنبية من خلال المشروعات الإستراتيجية كقناة السويس ومشروع سكك حديد الإسكندرية - القاهرة - السويس وهى مشروعات كفلت الدولة أموالا طائلة لجأت إلى إستدانتها من بيوت المال الأجنبية بشروط مجحفة مما أدى إلى تفاقم الدين العام فى عهد الخديو إسماعيل (1863 - 1879) ووقوف مصر على حافة الإفلاس .

وعبثا حاولت النخبة المصرية - من أعيان الريف والتجار والمتقنين الذين تلقوا تعليما حديثا فى مدراس محمد على وإسماعيل- أن تضع حدا للتدخل الأجنبى فى شئون مصر الذى لم يكنف بإقامة نظام قانونى وقضائى موازى للنظام القانونى والقضائى المصرى ومتميز عليه ومنحاز للأجانب، بل سعى للسيطرة على الإقتصاد المصرى من خلال فرض الرقابة الثنائية الإنجليزية- الفرنسية على المالية المصرية، بل وصل الأمر إلى درجة تعيين وزيرين أحدهما فرنسى للأشغال العمومية والأخر إنجليزى للمالية، وأصبح واضحا أن مصر تعد إعدادا تاما لتكون ملكا للأجانب. وفشلت محاولات النخبة المصرية التى تركزت فى مجلس شورى النواب (أول برلمان مصرى أنشئ فى عهد إسماعيل) فى أن توقف سيل التدخل الأجنبى فى مصر دون جدوى، فاتجهوا إلى التحالف مع ضباط الجيش المصرى الذين كانوا لا يقلون سخطا على التغلغل الأجنبى فى مصر عن غيرهم من المصريين، كما كانوا يضيفون ذرعا بسيطرة الضباط الجراكسة والأتراك على المراكز العليا بالجيش وحرمان المصريين منها، وبذلك نشأ عن تحالف الأعيان والتجار والمتقنين مع ضباط الجيش من المصريين حركة وطنية معارضة للسيطرة الأجنبية وإستبداد السلطة تزعمها ضباط مصرى برتبة القائمقام (عقيد) أحمد عرابى ومثل المدنيين فى هذا الإئتلاف الوطنى محمد سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب.

مظاهرة عابدين 9 سبتمبر 1881

إتفقت كلمة قادة الحركة الوطنية على إقامة مظاهرة عسكرية أمام سراى عابدين يوم 9 سبتمبر 1881 يشترك فيها الجيش تدعمه جموع الشعب وذلك لعرض مطالب الشعب على الخديو توفيق (1879 - 1892)، وكانت مطالب تتعلق بإصلاح البلاد وضمان مستقبلها. وقبل المظاهرة أخطر عرابى وزير الحربية وقانصل الدول الأوربية بمكانها ومودعها.وعبثا حاول الخديو أن يحبط مسعى الوطنيين بإجتذاب بعض فرق الجيش إليه، ولكن محاولاته باءت بالفشل، بل إنضم حرسه الخاص إلى الجيش فى موقفه المعارض.

وفى الرابعة من بعد ظهر الجمعة 9 سبتمبر، إصطف الجنود فى ساحة عابدين أمام القصر، ونزل الخديو توفيق من السراى إلى الساحة يصحبه قنصل بريطانيا والمراقب المالى الإنجليزى وبعض أفراد حرسه الخاص، فلما توسط الميدان نادى عرابى، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرا السيوف، فلما دنا من الخديو صاح به أحد رجال الحرس أن ترحل وإغمد سيفك ففعل، وعندما أمر الخديو مرافقى عرابى بالترجل وإغمد السيوف رفضوا وظلوا فى أماكنهم. وعندما سأل الخديو عرابى عن أسباب حضوره بالجيش أجابه بأنه يحمل إليه مطالب الأمة بعزل رياض باشا (رئيس الوزراء) وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش فأجاب الخديو: "كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا خديو البلد، وأعمل زى ما أنا عاوز، وأنتم عبيد إحساننا"، فرد عرابى: "نحن لسنا عبيد أحد ولن نورث بعد اليوم". وعند هذا الحد من المناقشة انسحب الخديو ومرافقيه إلى السراى (بناء على نصيحة القنصل الإنجليزى). وفشل القنصل البريطانى والمراقب المالى الإنجليزى إقناع عرابى بالعدول عن موقفه فى محاولة للوساطة بين الطرفين، وعندئذ اضطر الخديو إلى الإذعان لجانب من المطالب فقدم رياض باشا إستقالته، وعندما أبلغ القرار لعرابى أصر على تعيين محمد شريف باشا رئيسا للوزراء فوافق الخديو على ذلك، وبذلك بلغت الثورة الوطنية ذروتها لأن الوزارة الجديدة تضمنت إسناد وزارة الحربية إلى أحد رفاق عرابى من الضباط الوطنيين هو محمود سامى البارودى.

وبدأت وزارة شريف تنفيذ الشق الثانى من المطالب الوطنية بإعداد الدستور ودعوة مجلس شورى النواب للإنعقاد، ولكن بريطانيا وفرنسا بدأتا تعدان العدة للتدخل لإجهاض الحركة الوطنية المصرية لما تمثله من تهديد لمصالحها وإحباط لمخططاتها الإستعمارية، فضلا عن ضرب المثل لشعوب المنطقة للتصدى للتدخل الأجنبى، لذلك بدأ العد التنازلى للتدخل العسكرى الأجنبى فى مصر فوجهنا مذكرة 7 يناير 1882 إلى الخديو تعلنان فيها تأييدهما له لإعادة الأمور إلى نصابها وإعتراضها على دعوة مجلس النواب للإنعقاد وعلى إعداد الدستور. وعندما نشبت أزمة بين شريف باشا والنواب حول حق المجلس فى الرقابة على مالية البلاد إستقال شريف وشكل محمود سامى البارودى وزارة الثورة وبذلك سارت الحوادث بخطى واسعة فى الطريق إلى الصدام مع الأجانب الذى إنتهى بهزيمة الثورة الوطنية وإحتلال الإنجليز مصر .

دخول جيش الإحتلال القاهرة

كان صباح الجمعة 15 سبتمبر 1882 يوم من أيام القاهرة الحزينة، يوم دخلها الإنجليز بعد هزيمة جيش الثورة في موقعة التل الكبير، وهي هزيمة لعبت فيها الخيانة دورها في تمكين الإنجليز من الحصول على إنتصار سهل. وقبل دخول الإنجليز العاصمة قضا الليل بثكنات العباسية، ثم صحبهم من هناك محمد سلطان باشا الذى تخلى عن مساندة الثوار وانضم إلى الخديو. وسلم عرابى ورفاقه أنفسهم للإنجليز كأسرى حرب بعد أن وعدوا من جانب بعض عملاء الإنجليز بأن يقدموا لمحاكمة عادلة، وإتخذ قائد الجيش الإنجليزى من قصر عابدين مقرا له حتى قدوم الخديو من الإسكندرية بعد أن دخل الإجليز القاهرة بعشرة أيام. وهكذا إستعاد الخديو سلطانه بمساعدة جيش الإنجليز وقدم ورجاله الهدايا لقادة الجيش البريطانى عرفانا بالجميل، بل ووقف فى ميدان عابدين يستعرض جيش الإحتلال تحت العلم البريطانى وهي مناسبة ظل الإحتفال بها مستمرا طوال عهده وبنفس الأسلوب البغيض، ومنح سلطان باشا وساما رفيعا من ملكة بريطانيا تقديرا لدوره الوضيع فى خيانة بلاده، وكوفئ غيره ممن تخلوا عن الثورة فى أخرج اللحظات وانضموا إلى الخديو ، وكوفئوا بالمناصب الكبيرة والأوسمة الرفيعة، على حين قدم القادة الوطنيون الشرفاء إلى محاكمة عسكرية وإنتهى الأمر بنفيهم خارج البلاد والحكم بالسجن على من تعاون معهم فى الدفاع عن الوطن.

القاهرة تحكّم من قصر الدوباره

ومن مقر القنصل البريطانى بقصر الدوباره بحى الاسماعيليه (جاردن سيتى الآن حيث مقر السفارة البريطانية) كانت تصنع القرارات الأساسية التى تتعلق بإدارة أمور البلاد، رغم أن وضع مصر الدولى لم يتغير فظلت ولاية عثمانية، وظل وضع الإنجليز مؤقتا فى مصر (من الناحية النظرية)، وكانت التعليمات التى يوججها القنصل البريطانى لرجال الحكم فى مصر يطلق عليها "نصائح" ولكنها كانت نصائح ملزمة لا يستطيع أحد إغفالها أو تجاوزها حتى لو كان الخديو نفسه. ووضع الإنجليز نظاما إداريا جديدا لمصر إستفادوا فيه من خبراتهم فى الهند، وعملوا على تحسين الأحوال الإقتصادية للبلاد حتى تصبح قادرة على أداء أقساط الديون الخارجية فى مواعيدها، وبذلك تتخلص بريطانيا من مضايقات الدول صاحبة الديون (وخاصة فرنسا) لها فى مصر، ومن ثم تابع الإنجليز الإهتمام بتحسين وسائل الرى وتنظيم جباية الضرائب وإصلاح الجهاز الإدارى لخدمة هذه الغاية تحديدا .

وقد أبقى الإحتلال على الذوات الأتراك وإستعان بهم فى الوظائف الكبرى لتمرسهم بتلك الأعمال، حتى يحن الوقت ليستبدل بهم كوادار إدارية جديدة من ابنائهم وأبناء الأعيان ممن تربوا فى ظل الإحتلال. وحرص الإنجليز على تعيين عدد من المستشارين والمفتشين الإنجليز فى الوزارات والإدارات المختلفة كان بيدهم -وحدهم- الحل والعقد.

وران الركود على الحياة السياسية المصرية طوال العقد الأول من عهد الإحتلال، فلم يرتفع فيه صوت بالمعارضة حتى بدأت المعارضة تعبر عن نفسها فى بداية عهد الخديو عباس حلمى الثانى (1892 - 1914) الذى اكتسب شعبية بسبب ما أبداه من مقاومة للنفوذ الإنجليزى، ورغم أن الإنجليز أجهضوا محاولات الخديو الشاب التخلص من هيئتهم وردوه إلى الإطار الذى حاول الخروج منه، إلا أنه شجع الزعيم الشاب مصطفى كامل على بادية نشاطه ضد الإحتلال فى المحافل الدولية معتمدا على تنناقص وتضارب المصالح بين بريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا، حاشدا وراءه الطبقة الوسطى المصرية من خلال تبيد روح اليأس التى أوجدها الإحتلال فى نفوس المصريين، وداعيا المصريين إلى أن يفخروا بمصريتهم. ولكن نجاح بريطانيا فى التوصل إلى حل لمشاكلها مع فرنسا فيما عرف بالوفاق الودى (1904) جعل مصطفى كامل يركز على تعبئة الجبهة الداخلية ضد الإحتلال فأسس الحزب الوطنى (1908) ردا على قيام الأعيان المتعاونين مع الإحتلال بتأسيس حزب الأمة. وعندما مات مصطفى كامل فى العام نفسه خلفه محمد فريد فى زعامة الحزب الوطنى والحركة الوطنية ونجح فى إتباع خطة جديدة لتعبئة الشعب المصرى وراء تضال الحزب الوطنى فأسس نقابة عمال الصنائع البدوية لحشد العمال وراء الحركة وأسس نقابات التعاون لتعبئة الفلاحين ودعم نادى المدراس العليا لتعبئة الطلاب، ولفت أنظار الجماهير إلى العلاقة الوثيقة بين الإحتلال والتبعية الإقتصادية التى جعلت السوق المصرية نهبا للأجانب، وتحددت مطالب الحركة الوطنية على يد محمد فريد فى الجلاء وإعلان الدستور .

وأمام تلك الحركة الوطنية الجارفة لجأ الإنجليز إلى لعبة شق الصف الوطنى، فكانت الفتنة الطائفية التى أعقبت إغتيال بطرس غالى (1910) وما لجأت إليه سلطات الإحتلال من إجراءات لضرب الحركة الوطنية عن طريق دفع محمد فريد لمغادرة البلاد والحياة فى فى المنفى، وإعتقال كوادر الحزب الوطنى، وإصدار القوانين التى كتمت الصحافة ، وأطلقت يد الإدارة فى تعقب العناصر الوطنية، ظل الأمر كذلك حتى قامت الحرب العالمية الأولى.

القاهرة فى الحرب العالمية الأولى

بدأت نذر الحرب تتجمع فى الأفق منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن فوقع عدد من الأزمات الدولية، ثم نشبت حرب البلقان، وفلشت الجهود الدبلوماسية فى تجنب الحرب لأن الدول الأوروبية الكبرى كانت تتمسك بأطماعها الإمبريالية ولا تريد أن تحيد عنها. وعندما توتر الموقف الدولى فى صيف 1914 فا تحت بريطانيا حليفا لها فى أمر ضم مصر إلى مستعمراتها (شأنها فى ذلك شأن الهند)، ولكن فرنسا عترضت بشدة على الإقتراح، وطلبت أن يترك أمر البيت فى وضع مصر إلى مرتمر الصلح، فلم تجد بريطانيا مفرًا من الإكتفاء بإعلان الحماية على مصر (18 ديسمبر 1914) عشيه دخول تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط (المعسكر المعادى لبريطانيا وحلفائها)، ولما كان الإنجليز لا يأمنون جانب الخديو عباس حلمى الثانى (الذى كان موجودا باستانبول) أعلنوا عزله وعينوا الأمير حسين كامل سلطانا على مصر،

وتقرر أن يتولى إدارة شؤون مصر الخارجية ممثل بريطانيا في مصر الذي أصبح يسمى "المندوب السامي" وسبق هذه الإجراءات إعلان الأحكام العرفية ومصادرة ممتلكات رعايا دول الأعداء (أعداء بريطانيا).

وخلال الحرب سخر الإقتصاد المصرى لخدمة المجهود الحربى البريطانى، فتحولت مصر من إنتاج القطن إلى إنتاج القمح والغللات الأخرى لتوفير الغذاء للقوات البريطانية وحلفائها وأنفقت بريطانيا على قواتها من الخزانة المصرية، بعد أن تم ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترلينى وتم إصدار العملة الورقية مقابل سندات على الخزانة البريطانية مما أدى إلى هبوط حاد فى قيمة الجنيه المصرى، وإرتفاع نفقات المعيشة بما يزيد عن الضعف، مما كان له أثره على جميع طبقات الشعب. هذا فضلا عن تسخير كل وسائل النقل فى مصر من الحمبر والجمال إلى السكك الحديدية فى خدمة بريطانيا وحلفائها، وتجنيد الفلاحين المصريين لتقديم الخدمات المعاونة للجيش البريطانى مثل حفر الخنادق ومد السكك الحديدية وغيرها لا فى مصر وحدها ولكن فى ميادين القتال فى البحر المتوسط (اليونان وفرنسا على وجه الخصوص). وكان لهذا الإغتراب الإجبارى للمصريين أثر غائر فى الحالة النفسية للشعب إنعكست على الأدب الشعبى، وكان لها دورها فى تراكم السخط الشعبى ضد السلطة البريطانية ومظالمها الذى أدى اختماره إلى إشتغال نيران ثورة 1919 ضد الوجود البريطانى فى مصر ومن أجل المطالبة بالإستقلال.

القاهرة فى ثورة مارس 1919

لما كانت الحركة الوطنية قد صفت قبيل الحرب بخروج محمد فريد من مصر وضرب كوادر الحزب الوطنى، لم يعد على الساحة السياسية إلا من أسماهم الإنجليز بـ "المعتدين" من كبار الموظفين والأعيان الذين قبلوا بالتعاون مع الإنجليز والحصول على الإستقلال على مراحل، وقد إستقر رأى هؤلاء على عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح مطالبين بإستقلالها أسوة بما إعتزم الحلفاء إتباعه مع الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية. وشجعهم على ذلك ما أعلنه الرئيس الأمريكى ولسون من حق الشعوب فى تقرير المصير، ولكن عندما فاتح أولئك الساسة القنصل الأمريكى فى مصر بما عقدها العزم عليه، نصحهم بالتفاوض مع بريطانيا ومحاولة الحصول منها على صيغة للإستقلال الذاتى، وبالفعل كونت العناصر السياسية المعتدلة تجمعا يسعى لرفع مطالب مصر إلى الحكومة البريطانية تزعمه سعد زغول باشا وكيل الجمعية التشريعية، وما أن أعلن عن إنتهاء الحرب (11 نوفمبر 1918) حتى توجه ثلاثة من أولئك القادة على رأسهم سعد زغول لمقابلة المندوب السامى البريطانى (13 نوفمبر) والمطالبة بالترخيص لوفد مصرى تم تشكيله للسفر إلى لندن لبحث مسألة الإستقلال مع الحكومة البريطانية، ولما أنكر عليهم المندوب السامى تمثيلهم للشعب المصرى تم جمع توكيلات وقع عليها المصريون أعلنوا فيها أنهم أسندوا إلى الوفد مهمة السعى من أجل الإستقلال بالطرق السلمية. ورغم ذلك رفضت السلطات البريطانية الترخيص للوفد بالسفر، وعندما بدأ أعضاء الوفد يثيرون المتاعب للسلطات البريطانية رأت إتباع سياسة الشدة فتم نفي سعد زغول باشا ورفاقه إلى مالطه (8 مارس 1919).

وسرعان ما حدث ما لم يكن فى حساب الإنجليز، ولا حتى قيادة الوفد، فقد أطلق إعتقال سعد وصحبه غضب الشعب الذى طال كبته، واندلعت نيران الثورة التى بدأت بإضراب الطلبة (9 مارس) ثم ما لبثت أن عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وشارك فيها المصريون على إختلاف إنتماءاتهم الإجتماعية: الموظفون، والطلبة، والمحامون، والفلاحون والعمال، والتجار، بل وكبار الموظفين والأعيان، واشتركت النساء فى المظاهرات لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث. وتجلت وحدة المصريين فى الأعلام التى رفعها الثوار تحمل هلالا يحتضن صليباً دلالة على وحدة الأمة وخطب القصص سرجيوس على منبر الأزهر، كما خطب علماء الأزهر فى الكنيسة المرقسية مقر البطريركية القبطية، وإمتزجت دماء الشهداء عندما واجه الإنجليز مظاهرات الشعب الأعزل بإطلاق الرصاص دون تمييز .

وشملت البلاد حالة عصيان مدنى، فقطعت أسلاك البرق والتليفونات كما قطعت الخطوط الحديدية، وهوجمت مراكز الشرطة، وأقيمت المتاريس وحفرت الخنادق، وهوجمت القطارات العسكرية البريطانية، وأحرقت مخازن تموين القوات البريطانية، بل وأعلنت الجمهورية فى المنيا وزقنى وأماكن أخرى. ورغم أساليب القمع التى إتبعها الإنجليز وإعدام العديد من المشاركين فى الحوادث، وتعيين قائد عسكري عرف بالصرامة والشدة مندوبا ساميا (لورد اللنبى) إلا أن الثورة لم تتوقف حتى أطلق سراح سعد زغول وصحبه، وسمح لهم بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح (9 ابريل).

ولكن الوفد لم يستطيع المثل أمام المؤتمر لأن بريطانيا كانت قد حصلت على إعتراف الدول الكبرى بما فيها أمريكا بالحماية على مصر، وإقتصر دور الوفد فى أوروبا على نشر الدعاية للقضية المصرية تارة والتفاوض مع الإنجليز تارة أخرى (مفاوضات سعد - ملنر) دون أن يتجاوز ما يقدمه الإنجليز مضمون الحماية فهم يقبلون بإستقلال مصر الذاتى مع بقاء السلطة الحقيقية بأيدي ممثلى بريطانيا وأدى ذلك إلى إستمرار جذوة الثورة مشتتة فى مصر، وتعرض الكثير من المتعاونين مع الإنجليز للإغتيال على أيدي الوطنيين، وعندما عاد الوفد إلى مصر، لعب سعد زغول دورا هاما فى عرقلة التوصل إلى إتفاقية لا تحقق الإستقلال التام، فتم نفيه مرة أخرى، ثم أعلنت بريطانيا من طرف واحد تصريحا ضمته أسس ما تم التوصل إليه مع زعماء الوفد من ملامح الإستقلال الذاتى الذى رفضوا القبول به لأنه لا يحقق آمال الشعب المصرى فى الإستقلال التام.

تصريح 28 فبراير 1922

صدر التصريح بعد فشل المفاوضات التي دارت بين الحكومة المصرية وبريطانيا (عدلى - كيرزون) فقد خشى الجانب المصرى التوقيع على إتفاقية لا تتضمن الإستقلال التام، ومن ثم أعلن الإنجليز التصريح الشهير فى كل من لندن والقاهرة. وغضب المصريون لأن صدور التصريح تم بعد نفي زعماء الوفد، مما جعل منه إعتداء جديدا على حقوق مصر. ثم مالبت سعد زغلول أن أعلن من منفاه أن التصريح " نكبه وطنية كبرى"، فقد إعترفت إنجلترا فى التصريح بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإنتهت الحماية، وعلقت إلغاء الأحكام العرفية على إصدار الحكومة المصرية لقانون تضمينات يسرى على جميع سكان مصر، ولكنها إحتفظت بأربع مسائل جوهرية تصيح موضع مفاوضات بين الطرفين فيما بعد، وتلك التحفظات الأربعة هي: تأمين المواصلات البريطانية، الدفاع عن مصر ضد كل إعتداء أو تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر، حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، السودان .

وبموجب هذا التصريح ، حصلت مصر على إستقلال ذاتى مشروط بشروط محددة تماما إذ كان لممثل بريطانيا فى مصر (المندوب السامى) أن يتدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد باسم التحفظات، وأن يفرض إرداته على الحكومة المصرية مهددا بإستخدام قوة جيش الإحتلال أو الأسطول البريطانى. وبريطانيا إكتفت بما أعطت للمصريين وإرتاحت إلى نشوب النزاع الحزبى بينهم والصراع على الحكم بعد صدور دستور 1923، فاشتطت فى مطالبتها كلما فتح ملف المفاوضات من جديد، وبصدور التصريح إنتهت ثورة 1919 رغم أن الهدف الرئيس لها (وهو الإستقلال التام) لم يتحقق، ودخلت البلاد فى مرحلة مفاوضات مع الإنجليز حتى حدثت متغيرات دولية جعلت بريطانيا توقع مع الحكومة المصرية معاهدة التحالف والصداقة عام 1936.

معاهدة 1936

فقد حدثت متغيرات داخلية وخارجية أدت إلى توقيع تلك المعاهدة، فعلى الصعيد الداخلى بلغ نظام الحكم ذروة الأزمة من خلال الإقلابات الدستورية التى أوقفت العمل بدستور 1923 فى نهاية الأمر وجاءت بدستور جديد يقلل من حجم المشاركة فى السلطة ويطلق يد القصر فى الحكم، وشغلت الأحزاب السياسية بقضية الحكم والدستور فلم تعد تولى القضية الوطنية حقها من الإهتمام. لقد درات مفاوضات عديدة مع الإنجليز إلا أن المفاوضات المصريين عجزوا عن التوصل إلى ما يحقق الأمنى الوطنى بسبب عدم إستقرار نظام الحكم مما أثار سخط الجماهير، فانفجرت فى القاهرة موجة من المظاهرات الطلابية فى أعقاب تصريح لوزير خارجية بريطانيا رأى فيه المصريون تدخلا فى أمور بلادهم الداخلية، ومن ثم جاءت مظاهرات 13 نوفمبر 1935 مطالبة بالدستور وبإقامة جبهة وطنية تعمل على تحقيق الجلاء مما جدد ذكريات ثورة 1919، وخاصة أن المظاهرات ووجهت بالعنف وسقط فيها شهداء من الطلاب. ولم يجد الزعماء السياسيون مفرا من الإستجابة لمطالب الجماهير فتكونت جبهة وطنية ضمت زعماء الأحزاب السياسية، كما أصدر الملك فؤاد قرارا بإعادة العمل بدستور 1923. وعلى الصعيد الخارجى، تجمعت فى الأفق الأزمات السياسية التى أذرت بوقوع حرب عالمية ثانية، فغزت إيطاليا الفاشية الحبشة، وفى نفس الوقت كانت النازية فى ألمانيا تتوسع فى وسط أوربا على حساب جيرانها، وكانت اليابان فى الشرق الأقصى تواصل عدوانها على الصين، وعجزت عصبة الأمم عن التوصل إلى سبيل لحل الأزمات الدولية سلميا وتجنيد العالم ويلات الحرب. ولما كان لإيطاليا وجود حول مصر فى ليبيا والحبشة، فإن بريطانيا رأت أن من مصلحتها التوصل إلى معاهدة مع مصر تضمن مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة وتمتص الغضب الشعبى ضدها حتى يتهيأ للحرب العالمية المحتملة فرصة إستخدام بريطانيا لمصر كقاعدة إستراتيجية لا غنى عنها وهكذا بدأت المفاوضات بين وفد مصرى يضم زعماء الأحزاب السياسة يرأسه مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد وذلك فى 2 مارس 1936 بقصر الزعفران بالقاهرة ثم إستمرت بالاسكندرية منذ أواخر يوليو بقصر أنطونىادس وإنتهت بوضع مشروع المعاهدة التى تم التوقيع عليها بوزارة الخارجية البريطانية بلندن فى 26 أغسطس 1936 .

وعلى طريقة تصريح 28 فبراير 1922 ، بدأت المعاهدة بإعلان إنتهاء الإحتلال البريطانى لمصر، ولكنها نصت على تجميع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس داخل ثكنات تتولى بناءها الحكومة المصرية على نفقتها بما فى ذلك شبكة الطرق التى تخدمها وذلك دفاعا عن قناة السويس حتى يصبح الجيش المصرى قادرا وحده على القيام بهذه المهمة. كما حددت المعاهدة المعونة التى تقدمها مصر لبريطانيا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو عند وقوع توتر دولى، فتسمح مصر لبريطانيا باستعمال موانئها ومطاراتها ووسائل مواصلاتها ، وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة فعالة على الأبناء لجعل تلك التسهيلات ذات فعالية.

وفى مقابل تلك المحالفة التى جعلت مدتها عشرين عاما، إعتبرت مصر ندا لبريطانيا، فتبادلت السفراء معها، وإنضمت مصر إلى عصبة الأمم بتأييد من بريطانيا، وتعهدت بريطانيا بمساعدة مصر على إلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية بما يتبعه من إلغاء القيود التى تحد من السيادة المصرية فيما يتعلق بسريان التشريع المصرى على الأجانب، وقد تم ذلك فى معاهدة مونترو 1937 التى ألغت الإمتيازات الأجنبية والمحاکم المختلفة، وبذلك تحرر التشريع المصرى وإمتدت السيادة القانونية المصرية على جميع سكان مصر من وطنيين وأجانب.

وفيما يتعلق بالسودان أكدت المعاهدة إتفاقيتى 1899 الخاصتين بالحكم الثنائى، وترك أمر السودان للإنجليز مع السماح بوجود قوات مصرية هناك تعمل إلى جانب القوات البريطانية تحت إمرة الحاكم العام البريطانى، وسمح بهجرة المصريين إلى السودان على ألا يكون هناك تفرقة فى المعاملة بينهم وبين الإنجليز فيما يتعلق بالتجارة والملكية والهجرة.

وهكذا كان التحالف العكسرى بين مصر وإنجلترا ، وإعتراف مصر بالحكم الثنائى فى السودان هو الثمن الذى دفعته مصر فى مقابل السيادة التى أضفاها عليها تمتعتها بعضوية عصبة الأمم وإلغاء الإمتيازات الأجنبية ، كما حصلت بريطانيا على موافقة المصريين على التعاون معها فى حالة الحرب وبذلك لم تفقد أى من المزايا التى كانت لها منذ إعلان الحماية على مصر.

وفى السنوات الواقعة بين توقيع المعاهدة ونشوب الحرب العالمية الثانية (1936 – 1939) كانت أهم الآثار التى ترتبت على المعاهدة هى الحرية التى تمتعت بها مصر فى الشؤون المالية على أثر إلغاء الإمتيازات الأجنبية، فأصبح بإستطاعة الحكومة المصرية فرض الضرائب على الدخول الشخصية والأرباح التجارية والمهنية، وإن كان ما تحقق فعلا فى هذا الإتجاه محدود القيمة من الناحية المالية.

وفى أعقاب توقيع معاهدة 1936، لم يتم جلاء الإنجليز عن القاهرة والمدن المصرية الأخرى، فقد بقى وضع القوات البريطانية فى مصر كما كان عليه قبل عام 1936، إذ توقف إنتقال هذه القوات إلى منطقة القناة على بناء الحكومة المصرية تكنات فى هذه المنطقة. وهكذا ، حين نشبت الحرب العالمية الثانية فى عام 1936 كانت القوات البريطانية لا تزال تحتل تكنات العباسية وقصر النيل والحملة والقلة ومصر الجديدة وحلون ومصطفى باشا وأبى قير والمطارات المصرية بالقاهرة والاكندرية.

القاهرة فى الحرب العالمية الثانية

وجاء قيام الحرب العالمية الثانية فى أول سبتمبر 1939 ليضع مصر أمام الإلتزامات التى قيدت بها نفسها فى المعاهدة، فقد طلب السفير البريطانى من رئيس وزراء مصر على ماهر باشا أن تتخذ مصر الخطوات اللازمة فى حالة الحرب التى وردت بمعاهدة 1936 وعلى الفور قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وأعلنت حالة الطوارئ، وفرضت الرقابة على الصحف والأبناء، وأصدرت قرارات فرضت قيودا حربية وإقتصادية، وتم تعيين على ماهر باشا حاكما عسكريا، وقسمت البلاد إلى أربع مناطق عسكرية ووضعت موانئها ومطاراتها تحت تصرف الإنجليز، وتم إلقاء القبض على الرعايا الألمان والإستيلاء على أملاكهم، وأصدرت الحكومة المصرية أمرا بتفتيش السفن التى تعبر قناة السويس التى أغلقت فى وجه السفن المعادية (لبريطانيا وحلفائها).

ووقعت الحكومة المصرية فى مأزق سياسى خطير، فالمعاهدة تلزمها بأن تهب لنجدة حليفاتها بريطانيا فى حالة الحرب، ومعنى ذلك أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا مما يعرض مصر لويلات الحرب وخاصة عند إنضمام إيطاليا إلى جانب ألمانيا نظرا للوجود العكسرى الإيطالى على حدود مصر الغربية فى ليبيا وقرب حدودها الجنوبية فى الحبشة، غير أن بريطانيا لم تجد من مصلحتها أن تلج على مصر لإعلان الحرب على ألمانيا حتى لا تتعرض قواعدها فى مصر لهجوم الألمان، وإستمرت الحال كذلك بعد إنضمام إيطاليا إلى جانب ألمانيا فى الحرب (10 يونيو 1940). وعندما رأته الحكومة الإنجليزية أن على ماهر أخذ يقيم العقبات والعراقيل أمام السلطات العسكرية البريطانية أرسل وزير الخارجية برقية إلى السفير البريطانى فى القاهرة يقول فيها: "على ماهر يجب أن يخرج" فأبلغ السفير ذلك إلى الملك فاروق فى صورة إنذار بضرورة إقالة على ماهر وعوة النحاس لتولى الحكم. وبذلك فضحت بريطانيا حقيقة الإستقلال الذى جاءت به معاهدة 1936. وقد تمت إقالة على ماهر ولكن إختيار بديل له عرف بصداقته للإنجليز وعندما مات أسندت الوزارة إلى آخر عرف بتعاونه مع الإنجليز. ولكن ما كان يحتاج إليه الإنجليز وزارة قوية تتمتع بشعبية تكفل لها السيطرة على الجبهة الداخلية ، وخاصة عندما بدأ روميل القائد الألمانى هجوما عنيفا على حدود مصر الغربية، وأخذت المظاهرات تطوف شوارع القاهرة تهتف "تقدم يا روميل"، والحق أن ذلك لا يعنى تأييد المصريين للنازية وإنما يعنى كراهيتهم للإنجليز وسعادتهم لما يلاقونه من هزائم على يد الألمان. وخشى الإنجليز من تفاقم الموقف وإمتداد المظاهرات إلى بقية أنحاء البلاد، خاصة أن نظام رشيد على الكيلانى المعادى للإنجليز والذى قام فى العراق قبل ذلك بوقت قصير كان يحظى بتأييد الرأى العام المصرى مما قد يودى إلى توجيه ضربة قاضية إلى خطوط مواصلاتهم الخلفية بينما هم يحاربون روميل. لهذا قرروا العمل بسرعة قبل أن يتطور الموقف إلى ما لا تحمد عقباه .

حادثة 4 فبراير 1942

ومن ثم كان ضغط الإنجليز على الملك فاروق لى يشكل وزارة يرأسها مصطفى النحاس باشا، وعندما ماطل الملك فى الإستجابة لرغبة الإنجليز حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين مساء 4 فبراير 1942 وأذرت الملك فاروق بتحمل تبعات موقفه (مما يعنى إحتمال خلعته عن العرش) إذا لم يكلف النحاس بتشكيل وزارة وفدية خلال فترة محددة. وهكذا تجلى بوضوح مأزق الإستقلال الذى جاءت به معاهدة 1936 التى وصفها النحاس عشية توقيعها بأنها "معاهدة الشرف والإستقلال" فإذا بالإنجليز يمارسون نفس الهيمنة التى كانت لهم قبل توقيعها، وإذا بالنحاس يقبل تشكيل الوزارة بعد حادثة 4 فبراير مما أفضده الكثير من رصيده الشعبى، وظل خصومه يعتبرون أنه قد وصل إلى الحكم على أسنة الرماح البريطانية، وترك الحادث أثره على الرأى العام المصرى، وعلى الضباط المصريين بوجه خاص، فوجد صدى عنيفا لهذا الحادث فى كتاب جمال عبد الناصر "فلسفة الثورة" وفى مذكرات محمد نجيب وأنور السادات، إذ إعتبر الضباط ما حدث - بغض النظر عن شخصية الملك فاروق- إهانة لمصر يجب أن يتم التآثر لها، بل إن جنود التنظيمات السرية فى الجيش المصرى التى خرجت منها - فيما بعد- حركة الضباط الأحرار، نبتت فى أعقاب هذا الحادث.

وضمنت إنجلترا بالإنداز الموجه إلى فاروق قيام حكومة مصرية تلتزم بالمعاهدة نصا وروحا ويرتبط مصيرها بمصير قضية الحلفاء. وقد قامت الحكومة الوفدية بإصدار بعض التشريعات الاقتصادية التي إستهدفت تخفيف معاناة الغلاء عن الجماهير الكادحة من العمال والفلاحين بقصد كسب التأييد الشعبي، وأعلن النحاس أمام مجلس النواب أنه تلقى خطابا من السفير البريطاني يؤكد أن بلاده ستبذل جهدها لتمثيل مصر على قدم المساواة في جميع مفاوضات الصلح التي تمس مصالحها عند نهاية الحرب.

ويعد إنتصار الحلفاء في معركة العلمين ونزول القوات الأمريكية في شمال أفريقيا أحس المصريين بالإرتياح لزوال خطر الحرب عن بلادهم، وعادوا إلى الإهتمام بما كشفت عنه الحرب من زيف ما حصلوا عليه من إستقلال، وما ألقته معاهدة 1936 من أعباء مالية وإقتصادية على بلادهم لمساعدة الإنجليز في حرب لا شأن لمصر بها. وخلال أعوام 1943 - 1945 إزدادت المطالبة بإعادة النظر في معاهدة 1936 في ضوء ما نتج عن الحرب من متغيرات، على أن يتم ذلك فور إنتهاء الحرب، ووردت تصريحات عديدة بهذا الشأن على السنة السادسة المصريين داخل البرلمان وخارجه. وفي 26 أغسطس 1944 بمناسبة ذكرى مرور ثمان سنوات على توقيع معاهدة 1936 خطب النحاس في الإسكندرية معلنا أن هدف مصر هو "الإستقلال التام" وأنه وإن كان قد طلب من الحاكم العام في السودان المحافظة على حقوق مصر إلا أنه يعتبر مصر والسودان أمة واحدة ذات حقوق متساوية كما لعب النحاس دورا هاما في إنشاء الجامعة العربية، وهو المشروع الذي إرتبط في بدايته بالمخططات البريطانية للسيطرة على المنطقة العربية بعد الحرب. وتابعت وزارة السعديين التي أعقبت وزارة الوفد هذا الإتجاه ورأت في الإنضمام إلى ميثاق سان فرا نسكو لإقامة هيئة الأمم المتحدة سبيلا للتخلص من قيود معاهدة 1936 ولكن دون جدوى، وأصبح لابد من الدخول في مفاوضات جديدة مع بريطانيا بعد ان تضع الحرب أوزارها، وبمجرد إنتهاء الحرب أصبح إعادة النظر في معاهدة 1936 مطالبا شعبيا أجمعت عليه كل القوى السياسية على إختلاف توجهاتها ومشاربها.

الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية

ففي 20 ديسمبر 1945 سلم سفير مصر في لندن مذكرة من الحكومة المصرية إلى وزارة الخارجية البريطانية تحمل طلب مصر الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة 1936، فردت الحكومة البريطانية بمذكرة (26 يناير 1946) أعلنت فيها أن المبادئ التي قامت عليها معاهدة 1936 سليمة في جوهرها، وأبدت إستعدادها لإعادة النظر في أحكام المعاهدة على ضوء التجارب المشتركة مع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولي.

وهكذا تبين للمصريين فور إذاعة فحوى الرد البريطاني أن الإنجليز يصرون على إبقاء مضمون معاهدة 1936 كأسس للعلاقات بين البلدين، فكأن إنتهاء الحرب العالمية وإعلان ميثاق الأطنطى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم يغير شيئا من سياسة بريطانيا الإستعمارية حيال مصر، فإشتد سخط المصريين على هذه السياسة، وتجلت ذلك في مظاهرات عمت أرجاء البلاد. ففي يوم السبت 9 فبراير 1946 خرجت من الجامعة مظاهرة كبرى قاصدة قصر عابدين تهتف بالجلاء والإستقلال، وما أن وصلوا إلى كيوبرى عباس (الجيزة الآن) حتى رأوه مفتوحا لمرور المراكب، فقام الطلاب بإغلاقه والعبور عليه غير أنهم إصطدموا بالبوليس وأسفر ذلك عن إصابة 84 طالبا إصابات خطيرة، وقد بولغ في تلك الأحداث وأشيع قتل بعض الطلبة وغرقهم في النيل مما أثار الجماهير ضد الحكومة والإنجليز.

وتجددت المظاهرات في اليوم التالي بالقاهرة، ووقعت مظاهرات أخرى بالإسكندرية وبعض المدن كالزقازيق والمنصورة وأسويط تصدى لها البوليس بالعنف مما أدى إلى مقتل ثلاثة بالإسكندرية وثلاثة بالزقازيق ومواطن بالمنصورة، وأدى ذلك إلى زيادة السخط ضد حكومة النفراشي باشا مما إضطرها إلى الإستقالة (15 فبراير 1946). وتولى إماميل صدقي باشا تشكيل وزارة جديدة إتبع في البداية سياسة أكثر إعتدالا في مواجهة المظاهرات الشعبية المطالبة بالإستقلال، فسمحت الحكومة بقيامها.

وإتفقت التنظيمات الشعبية على إعتبار يوم (21 فبراير 1946) يوم الجلاء تخرج فيه مظاهرة كبرى بالقاهرة تحمل شارات الجلاء والإستقلال، فأ ضرب العمال والطلبة في ذلك اليوم وخرجوا في مظاهرة ضخمة لم تشهد لها القاهرة مثيلا منذ مارس 1919 طوفت بأنتحاء العاصمة، وما كادت تصل إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير الآن) حتى تصدت لها سيارات بريطانية مسلحة خرجت من تكئات قصر النيل (وكانت تقع في موضع مبنى هيلتون ومبنى جامعة الدول العربية الآن)، وإقتحمت جموع المتظاهرين مما أدى إلى قتل 23 مواطنا وجرح 121 آخرين. ونتج عن ذلك الحادث إنتشار روح السخط ضد الحكومة والإنجليز التي عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها، فقامت مظاهرات في مختلف المدن تطالب بالجلاء.

وإتفقت جميع القوى الوطنية على إعتبار يوم الاثنين 4 مارس يوم حداد وطني على شهداء 21 فبراير، فتم تنظيم إضراب عام في القاهرة والإسكندرية ومعظم المدن، فأغلقت المدارس والمتاجر والمقاهي والمحال العامة، وإحتجبت الصحف، وخلت الطرقات من المارة. وقد مر اليوم بسلام في القاهرة والمدن الأخرى عدا الإسكندرية إذ اصطدم البوليس ورجال البحرية البريطانية بالمظاهرات السلمية التي سارت في شوارع الثغر ونتج عن ذلك مصرع 28 مواطنا وجرح 322 آخرين، أما عن الجانب البريطاني فكان عدد القتلى جنديين وجرح أربعة جنود.

وحاولت بريطانيا أن تقوم بإحتواء الآثار السلبية التي ترتبت على هذه الحوادث فصدر قرار نقل السفير البريطاني لورد كيلرن (الذي كان الحاكم الفعلي للبلاد منذ جاء إليها مندوبا ساميا عام 1933 ثم سفيراً فوق العادة لِبِتباراً من 1936 حتى نقله في فبراير 1946) وكان رمزاً كريها للإستعمار البريطاني في مصر. وبدأت المفاوضات المصرية البريطانية في ابريل 1946 وتمسك الجانب البريطاني بالإحتفاظ بقاعدة حربية في قناة السويس في وقت السلم والحرب من خلال صيغة للدفاع المشترك مما أدى إلى قطع المفاوضات عدة مرات بسبب إصرار الإنجليز على موقفهم ولكنهم وافقوا على أن يتم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية عام 1947. وبدأت أولى خطوات الجلاء عن القاهرة بتسليم قلعة القاهرة إلى السلطات المصرية (4 يوليو 1947)، كما تقرر نقل مركز قيادة القوات البريطانية في مصر من القاهرة إلى منطقة قناة السويس في سبتمبر وكذلك نقل مركز القيادة العامة العليا للشرق الأوسط إلى هناك عند نهاية العام .

ولكن المفاوضات تعثرت على صخرة الدفاع المشترك والسودان، وإستقال إسماعيل صدقي، وأعلن خليفته محمود فهمي النقراشي باشا أنه سيقدم القضية المصرية إلى مجلس الأمن الذي كان قد إتخذ قرارا بإجلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان (1946) وبذلك أشاع جوا من الأمل في إمكانية صدور قرار بجلاء الإنجليز عن مصر. وفي المذكرة التي قدمها النقراشي إلى مجلس الأمن (11 يوليو 1947) طالب بالجلاء التام لكل القوات البريطانية عن مصر والسودان بإعتبار أن وجود قوات أجنبية على أراضى دولة عضو في الأمم المتحدة في وقت السلم وبدون موافقتها الحرة أمر يمس كرامتها، ويعرقل تطورها الطبيعي، ويعد إعتداء على القواعد الأساسية في السيادة وعلى ميثاق الأمم المتحدة. وعند عرض قضية مصر أعلن النقراشي أن النزاع بين مصر وبريطانيا خطر يهدد السلام والأمن وأن معاهدة 1936 إستنفذت أغراضها .

غير أن مجلس الأمن لم يتوصل إلى قرار حول شكوى مصر ضد بريطانيا التي بنت وجود قواتها في مصر على معاهدة 1936 . على حين حظيت أماني مصر الخاصة بالجلاء بعطف الأمم المتحدة، لم يقبل أعضاء مجلس الأمن بفكرة سيادة مصر على السودان وأجمعوا على حق السودانين في إختيار وضع بلادهم في المستقبل. وقد عززت مصر شكواها إلى مجلس الأمن بإعلان خروجها من دائرة منطقة الإستراتيجي، ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا حول سداد الأرصدة الإستراتيجية التي تراكمت على الخزانة البريطانية كدين مستحق لمصر في مقابل ما قدمته لبريطانيا من مساعدات خلال الحرب .

وكان فشل النقراشي في الأمم المتحدة راجعا إلى ربطه بين وجود القوات البريطانية في مصر وبين مبدأ وحدة وادي النيل الذي لم يحظ بمساندة أحد. وكان هذا الفشل ، بالإضافة إلى موقف الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية من العوامل الأساسية التي دفعت مصر إلى التزام الحياد أثناء الحرب الكورية.

ثم إنشغلت مصر بحرب فلسطين، ولكن قيام إسرائيل أضعف مركز بريطانيا في الشرق الأوسط وفي مصر على وجه الخصوص، وخاصة أن بريطانيا تتحمل تاريخيا مسئولية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، كما أنها حاولت إقامة علاقات ودية مع إسرائيل بضمها إلى الدول العربية في خطة شاملة للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، وهذا ما تناقض مع المصالح القومية للبلاد العربية مما باعد بين الأهداف العسكرية لكل من مصر وبريطانيا وجعل قيام حلف عسكري بينهما أمر محال.

وتمسكت بريطانيا بوجودها في قاعدة قناة السويس بنصوص معاهدة 1936 لأن الخطط البريطانية الخاصة بإيجاد قواعد بديلة لم تسفر عن شيء، كما أن قيام الحرب الكوية جعل لقناة السويس أهمية خاصة لخدمة الأهداف العسكرية البريطانية والأمريكية. وبذلك تجمد الموقف بين بريطانيا ومصر حتى وصل حزب الوفد إلى الحكم في عام 1950، فتهيا الجو لتحريك هذا الجمود وخاصة أن الوجود البريطاني في قناة السويس أصبح مثار قلق دائم على الساحة السياسية في مصر، وكان وراء ظهور العديد من الجماعات السياسية التي طالبت بتحرير قناة السويس من الإحتلال عن طريق الكفاح المسلح.

إلغاء المعاهدة وحريق القاهرة

وفور توليها الحكم، تقدمت حكومة الوفد إلى الحكومة البريطانية بمذكرة طالبت فيها بجلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، على إعتبار أن تحقيق هذين المطلبين من شأنه أن يمكن مصر من تأدية واجبها في سبيل السلام العالمي. وعندما دارت المفاوضات بين حكومة الوفد والإنجليز عاد الجانب البريطاني إلى تأكيد التمسك بقاعدة قناة السويس وبصيغة الدفاع المشترك كبديل لمعاهدة 1936. ولما كان الوفد لا يستطيع القبول بشروط لم تعد مقبولة في ضوء متغيرات ما بعد الحرب، وفي ضوء المعارضة الشديدة للوجود البريطاني في مصر من جانب جميع القوى الوطنية على إختلاف توجهاتها السياسية، وإزاء موجة العداة للإنجليز التي إجتاحت الصحافة المصرية وعبأت الرأي العام وخاصة أن قيام مصدق بإلغاء إمتياز البترول للشركة الإنجليزية-الإيرانية قد قوبل بتحمس شديد من جانب الجماهير المصرية ولذلك وجدت حكومة الوفد نفسها بين شقي رحى التعنت البريطاني وصغظ الشعب المصري المتطلع إلى تحقيق الإستقلال الوطني، فأعلن مصطفى النحاس باشا في البرلمان المصري (8 أكتوبر 1951) إلغاء معاهدة 1936 على إعتبار أنها عقدت في ظل الإحتلال البريطاني، ولتغير الظروف التي عقدت فيها، وتكرار قيام الإنجليز بالإخلال بأحكامها، ولمجاها لها لميثاق الأمم المتحدة. وقد وافق البرلمان المصري على إلغاء المعاهدة من طرف واحد (15 أكتوبر). وأخذت الحكومة المصرية تنفذ إلغاء المعاهدة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين كانوا يعملون في المعسكرات البريطانية بترك عملهم، كما أمرت التجار والمقاولين ومن يتعاملون مع الجيش البريطاني بعدم تنفيذ تعهداتهم، وشرعت عقوبات لمن يخالفون أوامرهم. وقابل الإنجليز هذه الإجراءات بإستقدام عمال من قبرص

ومالطه وغيرها، وجلب التموين إلى قاعدة قناة السويس من مختلف أنحاء الإمبراطورية، كما هددوا بقطع إمدادات الوقود البترولية عن البلاد، وتصاعد الموقف عندما بدأت القوى الوطنية تنظم كتائب التحرير التي بدأت الكفاح المسلح ضد الإنجليز، مما أوقع حكومة الوفد في حرج شديد فهي لا تظمن لهذا التطور الجديد الذي قد يورطها فيما لم تحسب له حسابا، وقد ينقل مركز الثقل السياسى إلى القوى المنظمة للكفاح المسلح. لذلك حاولت الحكومة إحتواء حركة الكفاح المسلح والسيطرة عليه. وردت القوات البريطانية على عمليات كتائب التحرير بأعمال إستفرت الشعور الوطنى المصرى كإحتلالها مناطق مختلفة فى السويس والإسماعلية وبور سعيد، وإصطدامها بجنود بلوكات النظام المصريين أكثر من مرة فى الإسماعلية، وقيامها بعمليات تفتيش واسعة النطاق فى التل الكبير والإسماعلية بحثا عن الفدائيين. وبلغ التوتر اقضاه يوم 25 يناير 1952 حين حاولت القوات البريطانية تجريد جنود بلوكات النظام المصريين من سلاحهم، فصدرت الأوامر لهم من وزير الداخلية بالمقاومة حتى آخر طلقة، فقامت معركة غير متكافئة بين الفريقين قتل أثناءها عدد كبير من الجنود المصريين.

وترتب على ذلك فى اليوم التالى (26 يناير) رد فعل عنيف بالقاهرة فقامت مظاهرات تلقائية إتخذت طابع العنف ضد الإنجليز خاصة والأجانب عامة فتم تحطيم عدد من المحال الأجنبية والفنادق الكبرى وأشعلت فيها النيران، كما قتل بعض أفراد الجالية البريطانية وغيرهم من الأجانب. ورغم وجود مؤامرة غامضة وراء حريق القاهرة ربما كان للمخابرات البريطانية دور كبير فيها، إلا أن تفاقم الأحداث وخروجها عن نطاق السيطرة يعود إلى إنفجار السخط الشعبى ضد الإنجليز والسيطرة الأجنبية والصهيونية وفساد الحكم مجتمعة.

واستغل الملك فاروق حريق القاهرة وإعلان حكومة الوفد الأحكام العرفية وحظر التجول، فأقال الحكومة، ودخلت مصر حالة من عدم الإستقرار السياسى فيما بين فبراير ويوليو 1952 تعاقب على الحكم فيها عدد من الوزارات التى كانت تشبه سكرات الموت لنظام سياسى عجز عن تحقيق الإستقلال الوطنى وإقامة حكم ديمقراطى حقيقى، وفى ليلة 22 / 23 يوليو 1952 تحرك الجيش المصرى بقيادة طليعة الضباط الأحرار ليطوى هذه الصفحة من تاريخ مصر ويفتح صفحة جديدة.

ثورة يوليو 1952

إتخذت ثورة يوليو شكل إنقلاب عسكرى قام به الجيش للإستيلاء على السلطة، ولكن شتان بين الإنقلابات العسكورية التى عرفتها المنطقة العربية من قبل ومن بعد، وعرقتها بلاد اخرى، وبين ذلك الإنقلاب الذى شهدته مصر وعرف فى بدايته بحركة الجيش، فما حدث فى مصر لم يكن إنقلابا يستهدف إستبدال حاكم بأخر، ولكنه كان تعبير شاملا للواقع الإقتصادى والإجتماعى والسياسى، إستهدف تحقيق التحرر الوطنى والقضاء على الفساد السياسى وتحقيق العدالة الإجتماعية. والتحرر الوطنى عند ثوار يوليو لم يكن يعنى مجرد تحرير البلاد من الوجود العسكرى الأجنبى فحسب، بل تحرير الإقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية، وتحرير الإرادة السياسة المصرية والقرار السياسى المصرى من التبعية الأجنبية، وكان القضاء على الفساد يعنى تصفية القوى التى شاركت فى لعبة سياسة التوازن بين القصر والإنجليز والأحزاب التى إرتكزت على محور التبعية، كما كان تحقيق العدالة الإجتماعية لا يعنى إصدار مجموعة من القوانين الإصلاحية التى تفقدها جماعات المصالح مضمونها ومغزاها، وإنما إعادة توزيع للخريطة الإجتماعية تهدف إلى توفير الحياة الكريمة للمواطن وتقريب الفوارق بين الطبقات. ولذلك كان ما حققته طليعة الضباط الأحرار بقيادة جمال عيد الناصر بإنقلاب 23 يوليو 1952 ثورة شاملة، وكان طه حسين أول من لغت الأنظار إلى هذه الحقيقة فى مقال شهير نشره عام 1953.

فى مجال التحرر الوطنى، سعت ثورة يوليو لتحرير البلاد من الوجود البريطانى وعندما أدرك الإنجليز مدى التغيير الذى حدث بعد تصفية الملكية والأحزاب السياسة والإجراءات الوقائية التى إتخذت ضد الساسة الذين عرفوا بتعاونهم مع الإنجليز، لم يجد هؤلاء مفرا من الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع الثوار ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية (التي كانت تسعى لإحتواء النظام الجديد) دورا هاما فى التوصل إلى إتفاقية الجلاء (19 أكتوبر 1954) التى تقرر فيها جلاء القوات البريطانية خلال فترة عشرين شهيرا وإنهاء معاهدة التحالف المبرمة عام 1936 مع بعض الترتيبات بنقل منشآت القاعدة إلى المصريين مع حق بريطانيا فى إستخدامها فى حالة وقوع حرب أو تهديد بالحرب، على يعمل يعمل بالانفاقية مدة سبع سنوات، وقد تم إلغاء الإتفاقية والتحرر من قيودها بعد تورط بريطانيا فى العدوان الثلاثى على مصر عام 1956 .

وفى مجال التحرر السياسى أيضا، رفضت الثورة أن تسبندل بالإستعمار البريطانى التبعية للغرب من خلال الإنضمام إلى الأحلاف الأجنبية، بل قامت سياسة الأحلاف ولعبت دورا بارزا فى إسقاط حلف بغداد، وعملت حكومة الثورة على توسيع رقعة التحرر الوطنى فى العالم العربى فساعدت حركات التحرر الوطنى فى مختلف البلاد العربية، كما ساعدت حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا، ولعبت دورا أساسيا فى تكوين جبهة مضادة للإستعمار بشتى أشكاله من البلاد الآسيوية والأفريقية من خلال مؤتمر باننونج 1955 ومن خلال الإشتراك فى تأسيس حركة عدم الإنحياز وكذلك تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وكان هذا الدور الريادى لحركة التحرر الوطنى ولمبدأ الحياد الإيجابى وراء ضرب مصر عام 1967 بعد إستدراجها إلى حرب يونيو المشنومة.

ويدخل فى إطار التحرر السياسى إستقلال القرار المصرى وبعده عن السيطرة الأجنبية، فأصبحت السياسة المصرية تقرر وفق مصالح مصر وحدها ومصالح أمتها العربية وليست وفق هوى لندن أو واشنطن أو موسكو وإستطاعت مصر ان تقيم

علاقات متوازنة مع كل من الكتلتين الشرقية والغربية في فترة الحرب الباردة، وكان حرص مصر على إستقلالية قرارها وراء الأزمات التي شهدتها علاقاتها بالقوى الكبرى في الخمسينات والستينات.

وفي مجال الإستقلال الإقتصادي، كانت قرارات التمصير التي صدرت عام 1957 لتقضى على سيطرة رأس المال الأجنبي على الإقتصاد المصري، بعد ان كانت الشركات والبنوك الأجنبية تتحكم في الإنتاج الصناعي وفي التجارة الخارجية وتهيمن على سوق المال من خلال سيطرة الأجانب على بورصة الاوراق المالية والبنوك وشركات التأمين، هذا فضلا عن تحكم رأس المال الأجنبي في تجارة القطن، فكان للمصريين دور الشركاء الصغار لرأس المال الاجنبي، وجاءت قرارات التمصير لتجعل الإقتصاد المصري وطنيا فعلا لا قوليا. ثم جاءت خطة التنمية التي رستها مجالس الإنتاج والخدمات التي أقامتها الثورة والتي أدت إلى نمو القطاع الصناعي وإلى الطفرة التي شهدتها الزراعة بإقامة مشروع السد العالي وإنتاج الطاقة الكهربائية، كل ذلك ساعد على بناء إقتصاد وطني مستقل لا تتقله قيود التبعية للأجانب.

وفي مجال القضاء على الفساد السياسي كانت سياسة التطهير التي إستهدفت تنقية جهاز الدولة من عناصر الفساد، ثم تصفية الأحزاب السياسية التي تمت بهدوء شديد، فلم تعترض الجماهير على تلك الخطوة مما يعكس عدم تمتع تلك الأحزاب بالشعبية. ولكن الثورة لم تستطيع من خلال التنظيم السياسي الواحد أن تقيم ديمقراطية حقيقية ورقابة شعبية حقيقية على أجهزة الحكم مما كان له آثاره السلبية التي كشفت عنها محاكمات إنحرافات بعض الأجهزة التي نمت في أعقاب هزيمة يونيو 1967.

غير أن الثورة حققت في مجال العدالة الإجتماعية قدرا أكبر من النجاح فأعاد الإصلاح الزراعي التوازن إلى المجتمع الريفي، وحقق التعاون الزراعي النجاح في تخليص الفلاح من مشكلة اللجوء إلى الإسدانة من المرابيين وكبار الملاك لتمويل الإنتاج الزراعي، فضلا عما وفرته سياسة التصنيع من فرص العمل جاءت تشريعات العمل والتأمينات الإجتماعية لتحقيق للعمال مزايا طالما ناضلوا من أجل تحقيقها قبل الثورة، وساعدت خطة التعليم ثم مجانية التعليم على إتاحة الفرصة أمام الجماهير العريضة للإستفادة من التعليم وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى المصرية. هذا فضلا عن التوسع في الخدمات الطبية والثقافية. كل ذلك أرسيت أسسه خلال عقد واحد من عهد الثورة حتى ما كادت مصر تصل إلى نهاية الستينات إلا وقد تغير الواقع المصري تغيرا تاما عما كانت عليه الحال عند قيام الثورة.

القاهرة وحركة القومية العربية

كان إرتباط ثورة يوليو بالواقع العربي إرتباطا سياسيا، كما كان إلتزامها القومي إلتزاما إستراتيجيا. فقد كانت قضية فلسطين وقيام إسرائيل عام 1948 من بين الدوافع التي حركت الضباط الأحرار لتغيير النظام القائم في مصر. وكان التمسك بضرورة حل القضية الفلسطينية في إطار قرارات الأمم المتحدة عام 1947 و 1948 هو الصخرة التي تحطمت عليها كل المحاولات التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لجر مصر إلى نظام الأحلاف العسكرية بالشرق الأوسط، فقد طالبت الثورة بحل القضية الفلسطينية أولا وتأمين إتصال أرضي بين مصر والشرق العربي خلال إعادة النقب إلى العرب. وكان عناد مصر وتمسكها بموقفها وراء غارة إسرائيل على قطاع غزة التي دفعت مصر إلى الحصول على السلاح من الكتلة الشرقية بسبب ممانعة الغرب في إمدادها بالسلاح، مما أدى إلى تداعى المواقف العدائية ضد مصر بدء بالعنوان الثلاثي 1956 وسحب عرض تمويل السد العالي 1957 وإنهاء بحرب يونيو 1967 .

بل كان إلتزام مصر العربي ومساعدتها لحركات التحرر الوطني في جنوب الجزيرة العربية والجزائر وراء تأمر بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل لضرب مصر عام 1956. هذا فضلا عن تحول القاهرة إلى مركز للحركات السياسية العربية والأفريقية المعادية للإستعمار، وإقامة إذاعة "صوت العرب" التي خصصت لتعبئة الشعور القومي العربي ضد الإستعمار.

لذلك كانت الأخطار السياسية التي أحاطت بسوريا دافعا لها للإصرار على الوحدة مع مصر (فبراير 1958) وقيام الجمهورية العربية المتحدة التي أصبحت القاهرة عاصمة لها. وقد أدى قيام الوحدة إلى انعاش الآمال القومية العربية في المنطقة كلها، فقامت ثورة العراق بعد بضعة شهور من قيام الوحدة التي أدى قيامها إلى قلب حسابات القوى الكبرى رأسا على عقب، فلم تهدأ إلا عندما تم تدبير الإقناب العسكري الذي حقق إنفضال سوريا (سبتمبر 1961) عن الجمهورية العربية المتحدة.

ولكن ذلك لم يفت في عضد الثورة المصرية، ولم يحول بوصلة التوجه السياسي في القاهرة عن إتجاه القومية العربية، فما كادت تقوم الثورة في اليمن حتى هبت مصر لتدعيم الثورة إستجابة لطلب الثوار اليمنيين، وقدمت في سبيل ذلك التضحيات الغالية بالأموال والأرواح.

وكانت حرب يونيو 1967 محاولة لتصفية الدور القومي العربي للقاهرة بتحطيم قوتها وإستنزافها ومحاصرة مصر داخل حدودها، ولكن إلتزام مصر القومي العربي لم يتأثر بتلك الكارثة الكبرى، فظلت القضية الفلسطينية تحتل بؤرة الإهتمام السياسي المصري - ولا زالت- هذا فضلا عن دور مصر في دعم ثورة السودان والثورة الليبية، وسعيها لتوحيد الصف العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية التي كان من بينها مؤتمر سبتمبر 1970 الطارئ الذي عقد لحماية فصائل الثورة الفلسطينية والذي مات عبد الناصر عقب إنتهاء جلسات إنعقاده.

الإعداد للمعركة ونصر أكتوبر العظيم

وفي عهد الرئيس أنور السادات الذى خلف الزعيم جمال عبد الناصر، أخذ العمل العسكرى يتابع إستكمال الإعداد للمعركة بالتنسيق مع سوريا، وبدأت خطى السادات فى هذا الإتجاه بتهيئة الجو العربى لمساندة المعركة بتحقيق نوع من المصالحات التى تضمن وحدة الصف العربى، كما إتخذت الخطوات الأولى لإعداد الجبهة الداخلية بإعلان الدستور الدائم للبلاد عام 1970 وطرح شعارات سياسة الفانون ودولة المؤسسات والعلم والإيمان (مايو 1971)، وصدرت إشارات عديدة من جانب الرئيس لإحتواء المعارضة السياسية التى كانت تلح على ضرورة إنهاء عار يونيو 1967 بالدخول فى المعركة التى طال الإعداد لها .

وفي 6 أكتوبر 1973 تحققت المفاجأة التى لم تكن فى الحسبان عندما عبرت القوات المسلحة المصرية قناة السويس، وحطمت خط برليف المنيع وأخذت تطارد القوات الإسرائيلية على رمال سيناء ورفعت عليها الأعلام المصرية وشهدت سيناء بطولات الجنود الذين كانوا يتطلعون إلى تحرير أراضيهم السليبية وشهد العالم بقدرة الجندى المصرى وبراعته فى أداء المهام التى أصبحت فتحاً جديداً فى العلوم العسكرية.

وبعد تحقيق نصر أكتوبر العظيم، بدأت مساعى السلام بعد أن حققت حرب أكتوبر تغييراً كبيراً فى الموقف السياسى، فلعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط بين مصر وإسرائيل لفك الإشتباك بين القوات، وخاصة أن السادات عبر عن نواياه الطيبة تجاه الغرب بطرد الخبراء السوفييت من مصر قبل الحرب، وأبدى إستعداده للتنسيق الإستراتيجى مع الولايات المتحدة. وقدم السادات مبادرة فتح قناة السويس للملاحة الدولية كنوع من إبداء الجدية فى الإتجاه نحو السلام. وإزاء تعنت إسرائيل وإصرارها على المفاوضات المباشرة وخشية أن تؤدى هذه المماطلة فى تحقيق السلام ومرور السنوات إلى تآكل ما حققته حرب أكتوبر العظيمة، بادر السادات بزيارة القدس معلناً القبول بمبدأ التفاوض المباشر من أجل التوصل إلى حل شامل لقضية الشرق الأوسط وإنسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة. وبعد مفاوضات صعبة حققت الدبلوماسية المصرية إنتصاراً كبيراً بتوقيع إتفاق كاب ديفيد وإبرام معاهدة السلام مع إسرائيل التى أنهت الصراع بين البلدين ونصت على إعادة الأراضى المصرية المحتلة كاملة على مراحل ثلاث، مع تأكيد لمبدأ إبرام معاهدات مماثلة مع بقية البلاد العربية التى تعد طرفاً فى المواجهة مع إسرائيل.

وإذا كانت حرب أكتوبر العظيمة قد فتحت الباب أمام إسترداد الأرض المحتلة فى سيناء وإرساء مبدأ الأرض مقابل السلام الذى أصبح مطلباً عربياً لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى، فإن تلك الحرب كانت مقدمة لإدخال تغييرات جذرية على البنية السياسية فى مصر، فتم العدول تدريجياً عن صيغة التنظيم السياسى الواحد، فقرر فى مارس 1976 السماح لثلاث منابر بالقيام داخل الإتحاد الإشتراكى العربى تعبر عن اليمين (تنظيم الأحرار الإشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربى الإشتراكى) واليسار (تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحى)، وخاضت هذه المنابر معركة إنتخابات مجلس الشعب فى صيف ذلك العام. وفى أول إجتماع للمجلس (11 نوفمبر 1976) أعلن الرئيس السادات تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب، ثم صدر قانون الأحزاب السياسية فى يونيو 1977.

وفى إتجاه مواز لتلك التغييرات السياسية إتجهت الحكومة فى عهد السادات إلى تبنى سياسة الإنفتاح الإقتصادى والعودة إلى علاقات السوق الرأسمالية وعقد مصالحة مع رموز البورجوازية المصرية بإلغاء الحرسات وإعادة الأموال الخاضعة للحراسة لأصحابها وإدخال التشريعات الإقتصادية التى تسمح بقدر كبير من الحرية لرأس المال الخاص، وبذلك بدأت تظهر العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التى نتجت عن سياسة الإنفتاح مع بداية الثمانيات مثل التضخم ومشكلات الإسكان والبطالة وغير ذلك من مشاكل كان على الحكومة أن تجد حلاً لها فيما بعد. كذلك أدت سياسة التسامح مع الجماعات الإسلامية لموازنة التيارات السياسية المعارضة إلى نمو الجماعات الإسلامية وتبنيها الأفكار المتطرفة وإقامتها للتنظيمات السرية التى تستهدف الوصول إلى الحكم، وعندما أحس السادات بإنتقال زمام المعارضة وإحتلال لعبة التوازن السياسى التى أراد تحقيقها وجهت الحكومة ضربة عنيفة إلى قوى المعارضة فى سبتمبر 1981 فتم إعتقال رموز المعارضة السياسية من مختلف الإتجاهات التى تعبر عن أحزاب معترف بها، وعن جماعات سمح لها النظام بالعمل دون ان يضى عليها الشرعية. وأثناء الإحتفال بنصر أكتوبر العظيم فى 6 أكتوبر 1981 قامت جماعة تنتمى إلى تنظيم الجهاد الإسلامى المتطرف بإغتيال الرئيس السادات.

القاهرة فى عهد مبارك¹

ورغم تفاقم الموقف السياسى عقب إغتيال الرئيس، وتوقع قيام حالة من الفوضى على الأقل من جانب القوى التى دبرت الإغتيال ومن سار على دربهم، اجتازت مصر الأزمة وإجتمع المصريون على إختيار محمد حسنى مبارك رئيساً للجمهورية، فقد كان أنسب رجال مصر لشغل هذا المنصب الرفيع، فهو من أبطال حرب أكتوبر، وجمع بين الخبرات العسكرية العالية والخبرات السياسية من خلال شغله لمنصب نائب رئيس الجمهورية كما انه يتمتع بشخصية معتدلة متوازنة.

¹ كتب أ.د. رعوف عباس هذا فى أوائل العقد الأخير من القرن العشرين قبل التمديد المتكرر لحكم مبارك وتفشى الفساد وبدء الترويج لمشروع توريث السلطة وتبنى سياسات خارجية أضرت بمصر والعالم العربى. وقد أظهرت كتابات أ.د. رعوف عباس اللاحقة تحولاً جذرياً فى موقفه من مبارك حيث صار من أشد المعارضين لسياساته والمهاجمين لها.

ولم يخب ظن المصريين بحسنى مبارك، الذى بدأت إنجازاته تتم عن سياسة رشيدة تعتمد على إلتماس الخبرة عند أهلها مهما كانت مواقعهم السياسية. وتجلى ذلك فى المؤتمر الإقتصادي الذى عقده فى بداية حكمه ودعا إليه جميع الإقتصاديين المصريين على إختلاف توجهاتهم السياسية للبحث عن حل للأزمة الإقتصادية ورسم سياسات تنفق مع متطلبات المرحلة وإلتزامات مصر الدولية تجاه الدائنين. وتبنى سياسة إقتصادية تقوم على إصلاح البنية الأساسية للإقتصاد المصرى فى إطار سياسة الإفتتاح الإقتصادي التى بدأها الرئيس السادات مع علاج الأثار الجانبية لتلك السياسات.

وعلى الصعيد السياسى الداخلى بدأ الرئيس حسنى مبارك عهده بسياسة المصالحة الوطنية مع مختلف التيارات السياسية، مما أوجد مناخا ملائما للممارسة الديمقراطية فلم يصادر رأيا أو صحفية أو كتاب وأصبحت الحكومة أكثر تسامحا عن ذى قبل مع أحزاب المعارضة، وأتيحت الفرصة أمام بعض الأحزاب السياسية الجديدة سواء من خلال لجنة الأحزاب بمجلس الشورى أو من خلال أحكام القضاء التى تحظى بإحترام الحكومة.

وتحققت عودة سبناة للسيادة المصرية بكامل أراضيها فى عهد الرئيس حسنى مبارك تطبيقا لمعاهدة السلام مع إسرائيل. وعندما حاولت إسرائيل إنتزاع طابا لعبت الدبلوماسية المصرية دورا بارزا فى إستعادة السيادة المصرية عليها. وحرصت الحكومة المصرية فى كل المناسبات على دعم القضية الفلسطينية فى إتجاه الحل السلمى وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام الذى تم إقراره فى التسوية المصرية الإسرائيلية.

وعلى الصعيد العربى إستطاع الرئيس حسنى مبارك تحسين العلاقات المصرية – العربية والقضاء على محاولات عزل مصر التى قامت بها جبهة الرفض العربية بعد توقيع إتفاقية كامب ديفيد، فإستعادت مصر علاقاتها الطبيعية مع البلاد العربية وعادت إلى ممارسة عضويتها فى الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى، بل وتمت عودة جامعة الدول العربية إلى القاهرة وإختيار مصرى أمينا عاما لها . وإختفظت مصر بسياسة عربية تجمع بين المصالح الإقليمية والإلتزام القومى، فكان للرئيس حسنى مبارك موقف تاريخى مشهود أثناء أزمة الكويت عام 1990 فحاول أن يجد حلا سياسيا للأزمة ينقذ الأمة العربية شر التمزق، وإزاء إصرار حاكم العراق على موقفه المتعنت وعدم إستجابته لنداء الإنسحاب الذى وجهه إليه الرئيس حسنى مبارك أكثر من مرة، وقفت مصر إلى جانب الكويت وإشتركت إشتراكا إيجابيا فعلا إلى جانب الدول المعارضة للعدوان العراقى حتى تم تحرير الكويت. وتقدمت مصر بالإشتراك مع سوريا بمشروع للدفاع عن بلاد الخليج العربية ضد التدخل الأجنبى، وأعلنت فى أكثر من مناسبة حرصها على أمن الخليج والجزيرة العربية، وإلتزامها بالحفاظ على الأمن فى منطقة البحر الأحمر. وإتخذت مصر موقفا إيجابيا من الأزمة الليبية – الغربية فى الوقت الذى تدعم فيه ليبيا وتحاول أن تجد حلا للأزمة، تلتزم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة .

وإستطاع الرئيس حسنى مبارك أن يبذل جهودا متميزة فى محاولة إحتواء أثار أزمة الكويت باعادة تنقية الجو السياسى العربى والعمل على إحياء التضامن العربى، ويتجلى ذلك فى الموقف من الأردن والعراق والسودان، وقد حققت الدبلوماسية المصرية فى عهد مبارك نجاحا ملحوظا فى هذا الإتجاه .

وعلى الصعيد الدولى إستطاعت مصر فى عهد مبارك أن تقيم علاقات ممتازة مع دول السوق الأوربية المشتركة توازن علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية (التي وضعت أسسها فى عهد الرئيس السادات) وإستطاعت مصر أن تستثمر هذه العلاقات فى حل مشكلة الديون وفى التوصل مع صندوق النقد الدولى إلى إتفاقيات للإصلاح الإقتصادي تتناسب مع ظروف مصر، وفى تخفيض جانب من الديون المصرية ولعب الرئيس حسنى مبارك دورا بارزا فى تلك الجهود من خلال لقاءاته المتكررة بالرؤساء والساسة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

وعلى الصعيد الإفريقى إحتفظت مصر على عهد مبارك بالعلاقات الممتازة التى أقامتها مصر مع دول القارة الإفرريقية من خلال دورها الفعال فى منظمة الوحدة الأفريقية، فلعبت مصر دور الوساطة فى النزاعات الإقليمية بين الدول الإفرريقية وبعضها البعض، وتقدم المساعدات الفنية لتلك الدول حسبما تسمح إمكاناتها المادية. كما عملت مصر على المساعدة على التوصل لحل بعض مشاكل القارة الأفريقية مثل تدخلها للإفراج عن نسلون مانديلا زعيم جنوب افريقيا وجهودها لمساندة الجهود الأفريقية للبحث عن حل للمشكلة العنصرية فى جنوب أفريقيا، وقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى هذا الإتجاه ونجحت فى إقامة قناة إتصال قوية مع حكومة جنوب أفريقيا لهذا الغرض، فضلا عن الدور الذى لعبته مصر فى تحقيق إستقلال ناميبيا وفى دعم وتأيد إستقلال إريتريا. وتحتفظ مصر بعلاقات ممتازة مع دول حوض النيل.

ولا يقل دور مصر فى كثلة عدم الإنحياز أهمية فى عهد مبارك عما كان عليه من قبل مع وجود المتغيرات الدولية الناجمة عن إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى، فلمصر دور بارز فى تلك الكثرة بفضل علاقاتها التاريخية الممتازة مع الصين والهند وأندونيسيا ودول أمريكا اللاتينية، وقد إستفادت مصر سياسيا من دعم هذه الدول للموقف المصرى والقضايا العربية فى المحافل الدولية .

كذلك أعاد الرئيس مبارك لمصر دورها القيادى البارز فى منظمة الدول الإسلامية التى تتيح لمصر دور المشاركة الفعالة فى مناقشة مشاكل العالم الإسلامى وفى التصدى لمحاولات تصدير الإرهاب بإسم الدين إلى مصر والبلاد العربية.